

ونلاحظ أن هذا التفكير الاجتماعي الفلسفي السابق على نشأة علم الاجتماع ، لم يكن تفكيراً موضوعياً ( Objective ) يبحث في الظواهر الكائنة بالفعل ، بل كان تفكيراً ذاتياً ( Subjective ) يعبر عن المثال الأعلى الذي كان يتخيله الفيلسوف . كذلك يمكن تسميته تفكيراً معيارياً ( Normative ) ، لأنه يضع معايير يجب الالتزام بها لتحقيق العدالة والرفاهية ، أو تفكيراً غائباً ( Finaliste ) لأنه يضع نصب عينيه الوصول إلى غاية أو هدف معين



ويتضح مما سبق ، أن الفلسفة الاجتماعية Social Philosophy كانت أقدم في الظهور من علم الاجتماع . فقد نمت هذه الفلسفة نموا ملحوظا في اليونان القديمة ، وتبلورت في العصور الوسطى ، وازدهرت في القرن الثامن عشر ( عصر التنوير ) ، الذي سبق مباشرة مولد علم الاجتماع .

وقد بدأ علم الاجتماع في الظهور كعلم مستقل منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر . اد بدأت تظهر فكرة « القوانين الوضعية » ، والشعور بأن الظواهر الاجتماعية تخضع كغيرها من الظواهر ، لقوانين تنظيم سيرها وتطورها . وكان هذا الشعور هو العامل الحاسم في تطور الدراسات الاجتماعية وخضوعها للتفكير العلمي . وقد أخذ هذا الاتجاه العلمي يقوى شيئا فشيئا ، محاولا التغلب على الاتجاهات الفلسفية والغائية حتى استطاع أن يتغلب عليها في نهاية القرن التاسع عشر .



هذا وقد حقق علم الاجتماع تقدما حاسما خلال النصف الأول من القرن العشرين ، على يد كثير من العلماء الاجتماعيين ، أمثال : « هربرت سبنسر » ( Herbert Spencer ) في إنجلترا ، و « اميل دوركيم » ( Emile Durkeim ) في فرنسا ، و « فرديناند تونيز » ( Ferdinand Tonnies ) و « ماكس فيبر » ( Max Weber ) في ألمانيا ، و « تولكوت بارسونز » ( Talcott Parsons ) و « ألفين جولدنر » ( Alvin Gouldner ) في الولايات المتحدة الأمريكية .



ويعد المفكر العربي ابن خلدون ، أو من فطن الى أن دراسة المجتمع يمكن أن تكون موضوعا لعلم خاص . وقد اعتبر حوادث التاريخ أكبر معمل تجرى فيه التجارب الاجتماعية على سجيتها ولهذا السبب اهتم بتنقيته من الأخطاء التي علقته به ، ونادى بقيام علم جديد للمجتمع سماه « علم العمران أو الاجتماع البشري » . ويعتبر ما قام به ابن خلدون بمثابة بذر البذور ووضع القواعد لتأسيس علم اجتماع مستقل واضح المعالي . وفي مقدمته الشهيرة ، نجده يعرف التاريخ تعريفا اجتماعيا صرفا يكشف عن ادراكه المبكر لموضوع هذا العلم الجديد ، والذي يتمثل في دراسة الحياة الاجتماعية وكل ما يعرض فيها من حضارة مادية وعقلية . كما أوضح العلاقة بين هذا العلم الجديد وبين علم التاريخ من حيث أنه يفيد في ايضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها . بل أنه قد جعل الاجتماع أساسا لدراسة التاريخ كما ميز بين موضوع هذا العلم الجديد وموضوعات بعض العلوم الأخرى مثل علم الخطابة ، وعلم السياسة المدني .





أما مصطلح ( علم الاجتماع ) Sociology ، فقد صاغه « أوجيست كونت » ( Auguste Comte ) في القرن التاسع عشر الميلادي . وهو مصطلح مزيج من اللاتينية واليونانية ويتكون من مقطعين : يشير أولهما ( Socio ) الى المجتمع ، ويشير المقطع الآخر ( Logy ) الى العلم ، ومن ثم فان المصطلح يعطينا تعريفا أوليا لهذا العلم على أنه « علم الاجتماع » .

ومن العوامل التي أثرت في « كونت » وجعلته يفكر في انشاء هذا العلم الجديد ، تلك الظروف الاجتماعية السيئة والتغيرات الواسعة التي حدثت في المجتمع الفرنسي - في عصره - نتيجة سير هذا المجتمع في طريق التصنيع ، وما ترتب على ذلك من ظهور مشكلات اجتماعية متعددة ، مثل انفصال الناس عن أسرهم لساعات طويلة من اليوم ، والازدحام ، وسوء الاحوال السكنية . ومن ثم فكر « كونت » في انشاء علم جديد يتولى تفسير هذه التغيرات التي حدثت في المجتمع ، على أن يقوم هذا العلم بتطبيق المنهج العلمي في دراسة السلوك الانساني .



وقد قسم « كونت » علم الاجتماع الى قسمين رئيسيين هما : الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics التي تدرس شروط وجود المجتمع ، والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics التي تدرس حركة المجتمع المستمرة . وهذا التقسيم الذي ذهب اليه « كونت » لعلم الاجتماع هو التقسيم التقليدي - الذي كان يتبع في عصره - لعلم الفيزياء . وقد كان « كونت » يرغب في البداية أن يطلق على هذا العلم الجديد الذي يدرس المجتمع « الفيزياء الاجتماعية » Social Physics مما يوضح وجهة نظره في أن المجتمع يمكن دراسته بنفس الطريقة التي يمكن بها دراسة الظواهر المختلفة الموجودة في الكون



وعلى الرغم من اعترافنا بفضل المفكر الفرنسي « كونت » في ارساء دعائم علم الاجتماع الحديث . فقد أعطى لهذا العلم اسمه الذي يستخدم حاليا . بالاضافة الى ان تقسيمه لعلم الاجتماع لا يزال يستخدم حتى الآن ، وان كان التعبير عنه يتخذ اصطلاحات مختلفة مثل البناء الاجتماعي Social Structure بدلا من الاستاتيكا الاجتماعية ، والتغير الاجتماعي Social Change بدلا من الديناميكا الاجتماعية . إلا أنه يجب أن ننظر الى المفكر العربي ابن خلدون ، على أنه المؤسس الأول لعلم الاجتماع في العالم أجمع . وقد سبق في ذلك « كونت » الذي يعده الغربيون أول مؤسس لعلم الاجتماع في الغرب ، وذلك بحوالي خمسة قرون ونصف . وقد كان ابن خلدون أول من تحدث عن علم الاجتماع بوصفه علما مستقلا ، أي له موضوع ، ومسائل ، ومنهج ، واسلوب علمي يتميز به . كما أنه لم يكن كسابقه من المفكرين الاجتماعيين مثل افلاطون ، يتحدث عما ينبغي أن يكون في جمهوريته الفاضلة ، أو عن مجتمع مثالي تخيله ، وتخيل له تنظيما معينا





# موضوع الدراسة في علم الاجتماع:

## ( أ ) دراسة المجتمع :

وفي هذا الصدد ، نجد أن هناك كثير من علماء الاجتماع الذين جعلوا دراسة المجتمع هو الموضوع الأساسي في علم الاجتماع . وقد سبق أن ذكرنا ان اصطلاح ( علم الاجتماع ) Sociology الذي وضعه « كونت » يعطينا تعريفا أوليا لهذا العلم ، على أنه « دراسة المجتمع » . كما عرف « هنرى جيدنجز » ( H. Giddings ) علم الاجتماع بأنه « الدراسة العلمية للمجتمع » . وعرفه أيضا « لستر وارد » ( L. Ward ) بأنه « علم المجتمع » . وقد أيدهم في ذلك « رينيه مونييه » ( R. Maunier ) الذي عرف علم الاجتماع بأنه « الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الانسانية بحسب ما تشهد به مشاهدتها في الزمان والمكان » .





## ( ب ) دراسة النظم الاجتماعية :

ومما يؤكد أهمية دراسة النظم الاجتماعية كموضوع أساسي من موضوعات الدراسة في علم الاجتماع ، كثرة التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع لمفهوم النظام الاجتماعي ، بالإضافة الى أن هناك من العلماء من يعرف علم الاجتماع بأنه « علم دراسة النظم الاجتماعية » . فقد ذهب الى ذلك كل من « اميل



## ( ج ) دراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية :

يرى كثير من علماء الاجتماع أن دراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية تعتبر هي الموضوع الأساسي المتميز في علم الاجتماع . فقد ذهب « موريس جنزبرج » ( M. Ginsberg ) الى أن علم الاجتماع هو « علم دراسة التفاعلات والعلاقات الانسانية ، ظروفها وآثارها » . كما ذهب « روبرت ماكيفر » ( R. Maciver ) و « تشارلز بيدج » ( C. Page ) الى ان علم الاجتماع هو « العلم الذي يدور حول العلاقات الاجتماعية » . ونجد أن « جون لويس جيلين » ( J. L. Gillin ) و « جون فيليب جيلين » ( G. P. Gillin ) قد عرفا علم الاجتماع بأنه « علم دراسة التفاعل الذي ينشأ عن اجتماع الكائنات الانسانية » . كما عرفه « فيرتشايلد » ( H. P. Fairchild ) بأنه « علم دراسة الانسان وبيئته الانسانية في علاقتهما بعضهما



ببعض « . وقد ذهب « تيرنر » ( J. H. Turner ) أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بوجه عام ، على أنه « الدراسة العلمية للعلاقات الاجتماعية بأشكالها البسيطة والمعقدة » . كما أكد « بارنز » ( H. E. Barnes ) على أهمية العلاقات الاجتماعية كعنصر أساسي تتكون منه الحياة الاجتماعية للإنسان . ويرى أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسلوك الجماعي ، أي دراسة العلاقات بين الأفراد ، والعوامل التي تؤدي إليها ، وما ينشأ عنها من آثار ، على أساس أن كل فرد يتصل بغيره ويتفاعل معه





ويتضح مما سبق ، أن أغلب التعريفات السالفة الذكر ، تتميز ببساطتها وسطحيتها وقصرها موضوع الدراسة في علم الاجتماع على موضوع واحد ، قد يكون هو المجتمع بوجه عام ، أو النظم الاجتماعية ، أو الأفعال والعلاقات الاجتماعية .

وعلى عكس ما سبق ، نجد أن « انكلز » قد جعل مجالات الاهتمام في علم الاجتماع تتسع بحيث تشمل جميع وجهات النظر السالفة الذكر . فقد قام « انكلز » بدراسة جميع وجهات النظر القديمة والحديثة التي تدور حول موضوع الدراسة في علم الاجتماع ، ثم ذهب الى أن هذا العلم يهتم بثلاثة موضوعات أساسية متميزة ، يمكن ترتيبها ترتيبا تنازليا تبعا للحجم ودرجة التعقيد على النحو التالي : المجتمعات، والنظم، والعلاقات الاجتماعية .



# النقاط الأساسية:

- علم الاجتماع النظري وعلم الاجتماع التطبيقي.
- ميادين علم الاجتماع.



# علم الاجتماع النظري و علم الاجتماع التطبيقي:

يتفق علماء الاجتماع على أن علم الاجتماع يؤدي إلى المعرفة والفهم السليم للسلوك الإنساني. إلا أنهم يختلفون حول ما إذا كان هذا العلم يسعى إلى اكتشاف الحقائق الاجتماعية من أجل استخدامها في الحياة العملية وتكوين مجتمع أفضل. إذ يرى بعض العلماء أن علم الاجتماع علم نظري. ويرى البعض الآخر أنه علم تطبيقي. بينما نجد آخرون يرون أنه علم نظري وتطبيقي في آن واحد، بل إنهم لا يرون أن هناك أية حدود فاصلة بين علم الاجتماع النظري و علم الاجتماع التطبيقي.





ومن العلماء الذين ذهبوا إلى أن علم الاجتماع علم نظري بحت:  
بيرستد وماكس فيبر وبيري.

ويذهب هؤلاء إلى أن الغاية الأولى لهذا العلم هي دراسة الظواهر أو  
النظم الاجتماعية دراسة تحليلية وضعية، لاكتشاف القوانين التي  
تخضع لها. أي أن علم الاجتماع علم نظري يقوم بدراسة الظواهر  
والنظم الاجتماعية بهدف المعرفة فحسب. أما التطبيق فمن  
اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية.



وفي الفترة ما بين عامي 1960، 1970م، ظهر بعض العلماء الذين يروا أن علم الاجتماع علم تطبيقي يهتم بوضع حقائق الحياة الاجتماعية في مجال التطبيق العملي. ومنهم جولدنر وبيكر وكولفاكس ولي.

وقد ظهر في الولايات المتحدة، كثير من العلماء الذين اهتموا بالإصلاح الاجتماعي. ورأوا أن علم الاجتماع قوة فعالة لتخفيف الآلام البشرية وتوجيه البشر في طريق البحث عن المستقبل الأفضل.



ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية إذ يدرس هذا العلم مدى إمكانية وضع حقائق علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ومحاولة الارتقاء بالنظم والأوضاع القائمة ومحاولة معالجة المعتل منها. ويدخل في إطار هذا العلم الدراسات المتعلقة بالتنظيم والتنسيق والمسح الاجتماعي والرقابة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية وما إلى هذا من الأمور التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي.





ويرى فريق ثالث من العلماء أن علم الاجتماع علم نظري وتطبيقي في آن واحد. بالإضافة إلى أنه لا توجد حدود فاصلة بين العلمين. إذ أن علم الاجتماع مطالب بأن يستمر في دراسة الموضوعات التي تسهم في تدعيم بنائه النظري وتمكنه من الفهم الشمولي لقضايا المجتمع على المستوى المقارن، كما أنه مطالب أيضا بأن يدرس موضوعات أو تطبيقات لها أولوية من وجهة نظر المجتمع أو أقسامه المختلفة أو المسؤولين عن أنشطته العديدة، مثل التربية والتنشئة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.



وعموما فإن علم الاجتماع لم يعد يقتصر على مجرد كونه علما أكاديميا أو نظريا بحتا، وإنما أصبح يتجه بشكل متزايد لأن يكون علما تطبيقيا، يسعى إلى تطبيق نتائج دراسات علم الاجتماع على الواقع الاجتماعي بهدف حل المشكلات الاجتماعية وتسهيل عمليات الإصلاح الاجتماعي.



ونرى أن هذا الاتجاه الذي يدعو إلى أن يكون علم الاجتماع علما نظريا وتطبيقيا في آن واحد، يمكن أن يثري معرفتنا بحقائق الحياة الاجتماعية. إذ أن المعرفة العلمية كما يذكر نورث هوايتهد تستمد من مصدرين: المصدر النظري والمصدر التطبيقي. ويتمثل المصدر النظري في الرغبة في الفهم واكتساب المعرفة. أما المصدر التطبيقي، فيتمثل في الرغبة في توجيه أفعالنا للحصول على الأهداف التي سبق تحديدها.



# ميادين علم الاجتماع:

قسم (سوروكين) علم الاجتماع إلى قسمين: علم الاجتماع العام وعلوم الاجتماع الخاصة. ويرى أن علم الاجتماع العام هو العلم الذي يدرس الخصائص المشتركة بين الظواهر الاجتماعية الثقافية في نواحيها البنائية والدينامية. ومن ثم ينقسم علم الاجتماع العام إلى قسمين: أولهما علم الاجتماع البنائي العام الذي يدرس بناء وتكوين الظواهر الاجتماعية الثقافية. أما القسم الآخر فهو علم الاجتماع الدينامي العام الذي يدرس العمليات الاجتماعية المتكررة مثل التفاعل والتنشئة الاجتماعية والتوافق الاجتماعي.



أما علوم الاجتماع الخاصة فهي تقوم بنفس ما يقوم به علم الاجتماع العام إلا أن كل منها يتناول دراسة مجموعة خاصة من الظواهر الاجتماعية الثقافية التي تم اختيارها لإجراء دراسة مركزة عليها، وذلك مثل دراسات السكان والمجتمع الحضري والأسرة والجريمة وعلم الاجتماع الاقتصادي.





ويرى ميتشل أن هذه الميادين المتخصصة التي ظهرت في علم الاجتماع إنما تتحدث عن نمو المعرفة والمزايا الواضحة التي تترتب على تقسيم العمل العلمي. ومن ثم فقد ظهر في علم الاجتماع كثير من الميادين المتخصصة التي تختلف من حيث قدمها وتاريخ نشأتها. فهناك ميادين لها أصول قديمة مثل علم الاجتماع الأسري وهناك فروع أخرى حديثة كعلم الاجتماع الصناعي.



ونجد أن بعض ميادين الدراسة في علم الاجتماع قد تخصصت في دراسة أنماط معينة من المجتمعات والعلاقات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات وذلك مثل الميادين التالية:

- 1- علم الاجتماع البدوي.
- 2- علم الاجتماع الريفي.
- 3- علم الاجتماع الحضري.



كما نجد أن هناك ميادين أخرى تدور حول دراسة بعض أشكال أو أنماط النظم الاجتماعية المختلفة الموجودة في المجتمع مثل الميادين التالية:

- 1- علم الاجتماع التربوي.
- 2- علم الاجتماع الاقتصادي.
- 3- علم الاجتماع السياسي.
- 4- علم الاجتماع الديني.



وقد تزداد درجة التخصص في بعض هذه الميادين ، إلى درجة أننا نجد أن هناك بعض الميادين التي لا تتناول دراسة نظام بأكمله من النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع بل تتناول جانبا أو أكثر من هذا. وعلى سبيل المثال، إلى جانب المتخصصين في علم الاجتماع الاقتصادي نجد أن هناك متخصصين في:

- 1- علم اجتماع التنظيم.
- 2- علم الاجتماع الصناعي.
- 3- علم اجتماع العمل.



وبالإضافة إلى هذه الميادين المتخصصة السابقة، نجد أن علم الاجتماع يتضمن ميادين أخرى متعددة أهمها علم اجتماع الانحراف وعلم الاجتماع الطبي وعلم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع اللغوي وعلم اجتماع الأدب.





ويتضح مما سبق أن علم الاجتماع علم واسع مركب يقوم بدراسة الخصائص العامة لكل أنواع الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر. كما يتضح لنا أن علم الاجتماع يتضمن عددا كبيرا من الميادين المتخصصة. وعلى الرغم من التداخل بين هذه الميادين المختلفة، إلا أن لكل من هذه الميادين استقلاله النسبي، كما أن هناك درجة من الاعتماد المتبادل بين هذه الميادين التي ترتبط فيما بينها في إطار النظرية السوسيولوجية.



# المعرفة:

يمكن تعريف المعرفة بأنها عبارة عن مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المختلفة المحيطة به.



ويكتسب الإنسان المعرفة بعدة طرق مختلفة. فمن المعارف ما يكتسبه الإنسان بطرق موضوعية عن طريق استخدام المنهج أو الطريقة العلمية ، ومنها ما يكتسبه الإنسان بطرق شخصية أو ذاتية تعتمد على تصور الفرد نفسه للمجتمع.



# أنواع المعرفة:

## 1- المعرفة الحسية:

وهي تلك المعرفة التي تقتصر على مجرد ملاحظة الظواهر ملاحظة بسيطة تقف عند مستوى الإدراك الحسي دون أن تتجه إلى إيجاد الصلات أو تسعى إلى إدراك العلاقات البسيطة بين الظواهر.



## 2- المعرفة الفلسفية:

وهي نوع من المعرفة يقوم فيها الإنسان بتفسير ظواهر الكون بقوى فوق طبيعية. ف وراء الأمور الواقعية المكتسبة بالملاحظة مسائل أهم ومطالب أبعد تعالج بالعقل وحده. وتتناول الفلسفة هذه المسائل بالدراسة والبحث، ولا تقتصر على العالم الطبيعي وحده بل ترتقي إلى العالم الميتافيزيقي. ولا يهتم البحث الفلسفي بالجزئيات، وإنما يهتم بالمبادئ الكلية، كما يحاول تفسير الأشياء بالرجوع إلى عللها ومبادئها الأولى.





### 3- المعرفة العلمية:

وهي تلك المعرفة التي يكتسبها الإنسان باستخدام المنهج أو الطريقة العلمية التي يمكن تلخيصها بأنها عملية لاكتساب أو تنمية المعرفة بطريقة منظمة أو منسقة تعتمد على تحديد المشكلة أو مسألة الدراسة، وصياغة الفروض أو الأفكار التي تدور حول حل المشكلة، ثم اختبار هذه الفروض، وأخيرا تحليل نتائج الدراسة واستخلاص التعميمات.



وتقوم الطريقة العلمية على سلسلة من الإجراءات تتضمن أولاً  
الاعتماد على الملاحظة الموضوعية، أي القدرة على رؤية العالم  
بعيدا عن التأثير بخبراتنا المباشرة. كما تتضمن ضرورة استخدام  
القياس الدقيق للالتزام الموضوعية في البحث والحصول على نتائج  
صادقة وثابتة. وأخيرا الالتزام بالكشف الكامل عن نتائج البحث  
وجعلها في متناول الآخرين.



# إمكانية الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية:

عارض فريق من العلماء مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الظواهر الاجتماعية، وكانوا يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع الأساليب العلمية أمر لا يمكن تحقيقه لما بين ظواهر العلوم الطبيعية والاجتماعية من اختلافات جوهرية. وتتركز دعاوي هؤلاء المعارضين حول عدد من المسائل المتعلقة بتعدد المواقف الاجتماعية، واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية، وتعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية، وبعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية، وعدم دقة المقاييس الاجتماعية.



ويرى بعض هؤلاء المعترضين أن الباحث الاجتماعي يجد نفسه جزءا من الظاهرة التي يدرسها، والتي قد يجد نفسه مهتما بها اهتماما شخويا. مما يجعل دراسة الظواهر الاجتماعية تتأثر بقيم الباحث واتجاهاته أو العقائد السائدة في مجتمعه. مما يؤدي إلى عدم نجاح العلوم الاجتماعية في إعطائنا نتائج تماثل تلك التي قدمتها العلوم الطبيعية.



وفي مقابل هؤلاء العلماء الذين يشككون في إمكانية الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، نجد فريقاً آخر من العلماء الذين يرون أن علم الاجتماع عليه أن يحتذي نمط العلوم الطبيعية. ومن ثم يجب على علم الاجتماع أن يطور قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر، ووضع هذه القوانين في صيغة نظريات تماثل نظريات العلوم الطبيعية.



ويدلل بعض العلماء على علمية علم الاجتماع وإمكانية استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية بعدة أدلة منها تزايد الاعتماد على الأسلوب الكمي والرياضيات في البحث الاجتماعي، مما يجعل نتائجه صادقة وموضوعية.





ومما زاد من تدعيم الالتجاء إلى الرياضيات والأسلوب الكمي تعقد الحياة في المجتمع الحديث وتعقد المواقف الاجتماعية، مما جعل من الصعب الاعتماد على طريقة الملاحظة فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية. ومن ثم كان لابد من الالتجاء إلى لغة الكم والاعتماد على الإحصاءات في شتى أشكالها.



وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى أنه على الرغم من هذه الاعتراضات التي أثارها بعض العلماء حول صعوبة استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية إلا أن ذلك ليس مستحيلا، ولا يشكك في علمية علم الاجتماع وإمكانية الدراسة العلمية للمجتمع. وإذا كانت هناك بعض الظواهر الاجتماعية التي يصعب دراستها حاليا باستخدام الأساليب العلمية، فقد يمكن دراستها في المستقبل بفضل الجهود المتواصلة لعلماء الاجتماع ونتيجة ابتكارهم لمناهج وأدوات حديثة أكثر دقة تتفق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية.



تختلف العلوم الاجتماعية عن غيرها من العلوم الطبيعية في أن الأولى تحاول فهم أفعال الإنسان نفسه ومعرفة النتائج التي تترتب على نشاطاته الفردية والاجتماعية. أما العلوم الطبيعية، فتتعامل مع مجهودات الإنسان لفهم ظواهر الكون.



وتتفق العلوم الاجتماعية مع غيرها من العلوم الطبيعية في استخدام كل منهما للمنهج أو الطريقة العلمية التي تتلخص في أنها عملية لاكتساب أو تنمية المعرفة بطريقة منظمة تعتمد على تحديد المشكلة وصياغة الفروض أو الأفكار التي تدور حول حل المشكلة ثم اختبار هذه الفروض وأخيرا تحليل النتائج واستخلاص التعميمات.



ونلاحظ أن هناك خمسة علوم أكاديمية، عادة ما يتم تصنيفها على أنها علوم اجتماعية وهي: علم الاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة. وبينما تعد الثلاثة علوم الأولى مجالات عامة أو دراسات واسعة للسلوك الإنساني، نجد علمي السياسة والاقتصاد يحددان أنفسهما في جوانب محددة من السلوك الإنساني.



ويعتبر علم الاجتماع من أكثر العلوم اتصالا وتداخلا مع غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. ويشبه علم الاجتماع في أهميته للعلوم الاجتماعية أهمية الرياضيات بالنسبة للعلوم الطبيعية.

وإذا كانت العلوم الاجتماعية تشترك في دراسة سلوك الإنسان في المجتمع، فمن الطبيعي أن يكون هناك بعض التشابه أو التداخل بين مجال الدراسة في علم الاجتماع ومجالات الدراسة في العلوم الاجتماعية الأخرى.



وسنحاول الآن أن نشرح بشيء من التفصيل، وأن نوضح نواحي التشابه أو الاختلاف بين علم الاجتماع وبين بعض العلوم الاجتماعية، وهي علم النفس، والأنثروبولوجيا، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة.





# علم النفس:

يعد علم النفس، أحد العلوم الاجتماعية وثيقة الصلة بعلم الاجتماع. ويشتركان في أنهما يعدان مجالات عامة، أو دراسات واسعة للسلوك الإنساني. إلا أن عالم النفس يركز في دراسته على سلوك الفرد، أما عالم الاجتماع، فإنه يدرس السلوك الاجتماعي الناتج عن معيشة الإنسان في البيئة الاجتماعية وتفاعله مع عدد من الجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها، وخضوعه للمعايير الاجتماعية.



ويظهر التداخل الواضح بين علمي النفس والاجتماع في دراسة كل منهما لموضوع الشخصية، وهي عبارة عن هذا النسق المنظم للسلوك، والاتجاهات، والمعتقدات، والقيم، وغيرها من السمات أو الخصائص التي تميز الفرد. ويعد مفهوم الشخصية مفهوما أساسيا بالنسبة لعلم النفس، كما تعتبر أحد الأبعاد الهامة للحقيقة الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع، حيث أن البعد النفسي لا يمكن تجاهله أثناء دراستنا للظواهر الاجتماعية.



والفرق بين العلمين في دراسة موضوع الشخصية أن علماء النفس عادة ما يهتمون بدراسة السلوك الفعلي ويركزون على دراسة بناء وعمليات الشخصية في حد ذاتها. أما علماء الاجتماع، فإنهم عادة ما يهتمون بدراسة المواقف الاجتماعية التي تؤدي إلى أنماط معينة من السلوك. أي أن علماء الاجتماع عادة ما يهتمون بدراسة أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية في ظهور سمات أو خصائص شخصية محددة.



ويظهر التداخل بين علمي النفس والاجتماع في ظهور علم الاجتماع النفسي كميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع يهتم بدراسة البعد النفسي للحقيقة الاجتماعية، وكذلك ظهور علم النفس الاجتماعي كأحد ميادين علم النفس يهتم بدراسة كيفية انفعال الفرد إزاء أحوال المجتمع الذي يعيش فيه. ويهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة كيفية تأثر الشخصية والسلوك الفردي بالبيئة الاجتماعية. إذ أن بحوثه عادة ما تلقي الضوء حول الطريقة التي تؤثر بها البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان.



ويتضح مما سبق أن هناك تداخل كبير بين علمي النفس والاجتماع.  
ويركز علم النفس اهتمامه حول الفرد ودراسة السلوك الفردي. كما  
يركز علم الاجتماع اهتمامه نحو المجتمع ودراسة العلاقات  
الاجتماعية. أما علم النفس الاجتماعي، فإنه يوجه اهتمامه نحو  
دراسة التفاعل بين الفرد والمجتمع، أو بين الشخصية الفردية  
والبناء الاجتماعي، مما يؤكد وجود التقارب في وجهات النظر بين  
علمي النفس والاجتماع.



# الأنثروبولوجيا:

تعتبر الأنثروبولوجيا من أحدث العلوم الاجتماعية. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الأنثروبولوجيا الطبيعية، والأنثروبولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وقد يبدو الاختلاف بين الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع في أنماط المجتمعات التي يميل كلاهما نحو دراستها. إذ يميل علماء الأنثروبولوجيا الثقافية نحو تركيز اهتمامهم حول دراسة الأنساق التقليدية أو المجتمعات البدائية. بينما يميل علماء الاجتماع نحو دراسة المجتمعات الحديثة.



والأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من جميع جوانبها، دراسة كلية شاملة، أما علماء الاجتماع فيميلون غالباً نحو دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع، مثل دراسة نظام معين بعينه كنظام الأسرة، أو دراسة عملية معينة مثل الحراك الاجتماعي. كما أن الوسط الطبيعي لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكثفة بذاتها، بينما يدرس عالم الاجتماع المجتمعات الكبيرة الحجم والعمليات الاجتماعية المعقدة.





وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فإننا نجد أن هناك درجة كبيرة من التقارب بين العلمين تظهر أكثر في الأنثروبولوجيا الاجتماعية إذ يتجه كل من العلمين نحو دراسة العلاقات الاجتماعية وتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية. مما جعل العالم الانجليزي (رادكليف براون) يطلق على الأنثروبولوجيا الاجتماعية اسم علم الاجتماع المقارن.



(ج) وفي أوائل القرن العشرين اتسع مفهوم الثقافة، بحيث أصبح يدل على كل الجوانب المادية وغير المادية في الحياة البشرية. ويتضح ذلك من التعريف الكلاسيكي البسيط الذي وضعه (تايلور) في مطلع كتابه عن الثقافة البدائية حيث يقول (إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع).



وقد يستخدم بعض علماء الاجتماع هذا المفهوم الواسع الذي ذهب إليه (تايلور) للإشارة إلى خصائص السكان. وفي هذا الصدد ، يذكر (رونالد فيدريكو) أن مفهوم الثقافة قد يستخدم للإشارة إلى بعض الخصائص السكانية مثل: القيم، والمعتقدات، والسلوك، والأدوات، التي يحافظ عليها المجتمع، وتنتقل من جيل إلى جيل. ومن ثم فإن مفهوم الثقافة يتضمن كل جوانب الحياة الإنسانية من مادية وغير مادية التي يتعلمها ويشارك فيها أعضاء المجتمع.



من التعريفات المختلفة التي وضعها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لمفهوم الثقافة، ومن المناقشات العلمية التي دارت حول هذه التعريفات. يمكن أن نستدل على أن الثقافة لها خصائص كثيرة متنوعة، لعل أهم هذه الخصائص:



(أ) على الرغم من أن الثقافة تعد ظاهرة اجتماعية توجد في جميع المجتمعات الإنسانية، إلا أن لكل مجتمع ثقافته الفريدة التي توضح طريقته في الحياة. ولفهم الثقافات يجب أن ندرك أن هناك نسبية ثقافية ويجب رؤية الثقافات في ضوء قيمها ومعاييرها وبمصطلحاتها أكثر من رؤيتها بمصطلحاتنا.



ويؤدي الفشل في القيام بهذه الوظيفة إلى الحكم على الآخرين من منظور نسقنا الثقافي، وتقييم الثقافات بمصطلحاتنا التي لا تتفق مع هذه الثقافات وحدوث تلك الظاهرة التي يطلق عليها التعصب السلالي. والتي تجعلنا نرى الثقافات الأخرى على أنها تشغل مكانة أقل من المكانة التي تشغلها ثقافتنا.



(ب) تتميز الثقافة بالاستمرار فللسمات الثقافية قدرة كبيرة على الانتقال عبر الزمن. بل إن كثيرا من هذه الملامح والسمات التي تتمثل بوجه خاص في العادات والتقاليد والعقائد والخرافات والأساطير تحتفظ بكيانها لعدة أجيال لا لشيء إلا أنها وجدت في وقت من الأوقات في المجتمع، فتظل موجودة حتى بعد أن يزول السبب الذي أدى إلى ظهورها في أول الأمر. وقد يتعرض المجتمع كله لبعض عوامل التغيير التي تبدل الظروف العامة التقليدية ومع ذلك تفلح بعض هذه السمات في البقاء والاستمرار مع احتفاظها بصورتها الأصلية.





ونجد أن انتقال الثقافة عبر الزمن وبين الأجيال المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى التراكم الثقافي الذي يساعد الأفراد على التكيف مع البيئة فالثقافة تساعد الأفراد الذين يعيشون في فترة زمنية معينة أو في مكان معين، على أن يتكيفوا مع مشكلاتهم باستخدام الحلول التي يتم التوصل إليها في أوقات أو أماكن أخرى.



(ج) تعتمد الثقافة على وجود الرموز مثل اللغة، التي تعد من أهم هذه الرموز التي اخترعها الإنسان. ويستطيع الإنسان أن يتعلم الثقافة وأن يكتسبها من خلال استخدامه لهذه الرموز. وتعد اللغة هي الأداة الجوهرية التي نستخدمها في التقاط المعلومات حول الظواهر الثقافية المختلفة، وهي الأداة الرئيسية في تنمية الثقافة. وعن طريق مساعدة اللغة، يستطيع الإنسان أن يؤدي وظيفته داخل المجتمع، ويتمكن من تطبيق خبراته المختلفة في حل المشكلات التي تواجهه.



(د) أن الثقافة يتم تعلمها، بمعنى أنها مكتسبة. إذ أن الإنسان يكتسب عناصر الثقافة بالتعليم من المجتمع الذي يعيش فيه. بالإضافة إلى أنه يمكن نقل عناصر الثقافة عبر الأجيال المختلفة. وهذا ما يميز الإنسان عن الحيوان. وتتميز الثقافة بتمايزها واستقلالها عن الأفراد الذين يحملونها ويمارسونها في حياتهم اليومية.



ونجد أن العلماء الذين تعرضوا لمشكلة تعريف الثقافة يعطون أهمية كبيرة لموضوع التعليم أو الاكتساب وبيعدون عنها بالتالي كل ما هو غريزي أو فطري أو موروث بيولوجيا. وعلى ذلك فإن معظم التعريفات تؤكد أن الثقافة هي حصيلة العمل والاختراع والابتكار الاجتماعي، أو أنها حصيلة النشاط البشري، وأن وجودها بذلك غير مرتبط بوجود الأفراد من حيث هم أفراد.



وحيثما يتكلم علماء الاجتماع عن ثقافة شعب من الشعوب فإنهم يقصدون على العموم طرائق المعيشة وأنماط الحياة وقواعد العرف والتقاليد والفنون والتكنولوجيا السائدة في ذلك المجتمع والتي يكتسبها أعضاؤه ويلتزمون بها في سلوكهم وفي حياتهم. وغالبا ما يميل الشخص العادي إلى الاعتقاد بأنه يرث العادات السائدة في مجتمعه، لأنه وجدها كذلك منذ نشأته وسبق أن كانت سائدة في عصر آبائه ولكن الأدلة كثيرة على أن عادات الجنس البشري وما يتفرع منها كلها أمور مكتسبة.



(هـ) أن الثقافة نسق، بمعنى أنها كل معقد، تتكون من ثلاثة قطاعات أو وحدات أو جوانب أساسية على النحو التالي:

1- الجوانب الإدراكية، وتشمل نسق المعرفة الذي يتدرج من المعتقدات إلى التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، عن طريق هذا الجانب من الثقافة نتمكن من معرفة طريقة استخدام آلة معينة في الإنتاج.



2- الجوانب المادية: وتشمل الأدوات والآلات واللعب والسيارات وغيرها من الأشياء المادية التي تستخدم في تشكيل وتغيير البيئة.

3- الجوانب المعيارية، وتتضمن المعايير أو القواعد التي تنظم السلوك. كما تتضمن القيم أو الأفكار النهائية المجردة حول ما هو صواب وما هو خطأ. بالإضافة إلى أنها تتضمن الجزاءات أي المكافآت التي تطبق بطريقة رسمية أو غير رسمية لفرض الامتثال للمعايير ولضبط السلوك المنحرف.



وتعد الثقافة كل معقد إلى أبعد حدود التعقيد نظرا لاشتمالها على عدد كبير جدا من السمات والملامح والعناصر التي حاولت بعض التعريفات أن تذكر جانبا منها كما هو الحال في تعريف (تايلور) مثلا، ويرجع ذلك التعقيد إلى حد كبير إلى تراكم التراث الاجتماعي خلال عصور طويلة من الزمن وكذلك استعارة كثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع نفسه.





ويبدو تعقد الثقافة، عندما نحلل ثقافة المجتمع. فعلى الرغم من أن المجتمع كله تسوده ثقافة واحدة ذات طابع موحد فليس من الضروري بحال أن توجد كل السمات التي تؤلف تلك الثقافة الموحدة، في كل قطاعات ذلك المجتمع. بل كثيرا ما يقتصر وجود بعضها على قطاع منها أو على مجتمع محلي معين بالذات دون بقية القطاعات أو المجتمعات المحلية التي تؤلفه.



والمعروف أن الذي يعطي الثقافة طابعها المميز ومقوماتها الخاصة هو وجود طائفة من السمات الرئيسية العامة التي تسود المجتمع كله وتفرض نفسها عليه والتي تعرف باسم العموميات. وتتمثل هذه العموميات الثقافية في وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التي يشترك فيها كل أعضاء المجتمع، كالشعائر والمعتقدات الدينية واللغة وما إليها من السمات التي تعتبر أسسا جوهرية في تكوين المجتمع، والتي تحرص الجماعة عليها أشد الحرص وتعاقب على الخروج عليها.



ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من أن توجد في كل قطاع من قطاعات المجتمع أو في كل جماعة محلية فيه، ثقافته الجزئية الخاصة. فعلى الرغم من وحدة السمات الثقافية الأساسية أو العموميات، فقد ينفرد الرجال ببعض قواعد السلوك وبعض الممارسات من دون النساء، كما قد يكون للمتزوجين أو الآباء عادات اجتماعية تميزهم عن العزاب وعن الأبناء.



وإذا كانت العموميات هي التي تعطي المجتمع وحدته الثقافية وتعبّر في نفس الوقت عن تلك الوحدة، وبذلك تعتبر عاملاً من عوامل التكامل والتماسك في المجتمع، فإن الخصوصيات تؤدي إلى ظهور التمايز والتفاوت داخل نطاق المجتمع، دون أن يتعارض ذلك مع التجانس الثقافي العام. والواقع أن التجانس الثقافي يتوقف إلى حد كبير على مدى التناسب بين العموميات والخصوصيات، بمعنى أنه كلما زادت العموميات ظهر المجتمع كوحدة ثقافية متجانسة، كما هو الشأن في المجتمعات الصغيرة والمجتمعات شبه المنعزلة. ولكن هذا لا يمنع من القول أن العموميات أقل في العدد دائماً من الخصوصيات رغم أنها تسود المجتمع كله.



وقد توحي كلمة العموميات بأن السمة الثقافية العامة تمارس بحذافيرها في كل المجتمع وتفرض نفسها على جميع أفرادها بغير استثناء وهو أمر غير صحيح تماما. فالموقف الواحد كثيرا ما يمكن معالجته بطرق مختلفة وبأساليب ثقافية متنوعة. فإذا كان طهي اللحم مثلا يعد سمة ثقافية عامة في المجتمع، فإن ذلك لا يستلزم بالضرورة طهيته بطريقة معينة بالذات، بل إن ذلك قد يتخذ أشكالا عديدة تختلف من شخص لآخر، بل ومن وقت لآخر بالنسبة للشخص الواحد. أي أنه يمكن التمييز في كل سمة من هذه السمات العمومية بين عدد من البدائل أو الأنماط المختلفة التي يمكن تطبيقها في الموقف الواحد.



# أولاً- الجماعات:

ظهر مصطلح علم اجتماع الوحدات الصغيرة باعتباره ميدانا جديدا من ميادين الدراسة في علم الاجتماع، يقوم على دراسة الجماعات الصغيرة. وذلك في مقابل علم اجتماع الوحدات الكبرى الذي يشير إلى ميدان الدراسة السوسولوجية للجماعات الكبيرة.

ويعلق علماء الاجتماع أهمية كبيرة على دراسة الجماعات باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في علم الاجتماع، كما أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية في علم النفس.



## (أ) مفهوم الجماعة:

يرى (زاندن) أن الجماعة هي جمع من الناس الذين يتميزون بصفات أو خصائص عامة مشتركة.

بينما يذهب (فيدريكو) إلى أن الجماعة هي فردين أو أكثر يتفاعلون بطريقة منظمة ويتشابهون مع بعضهم البعض.

ويعرف (تيرنر) الجماعة بأنها وحدة اجتماعية صغيرة نسبياً، تتكون من مجموعة قليلة من المكانات ومعايير واضحة تمكن الأفراد من القيام بأدوارهم.



## (ب) أنماط الجماعات:

لتصنيف الجماعات إلى أنماط مختلفة وضع (زاندن) مقياسا يتكون من ثلاثة محكات هي: الوعي أو الشعور بالنوع، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والتركز على هدف معين. وبناء عليه ميز (زاندن) بين أربعة أنماط من الجماعات هي:

**1- الفئات الإحصائية:** جماعات تتكون عن طريق علماء الاجتماع والإحصائيين وعلماء السكان، وأعضاؤها لا يتميزون بالوعي أو الشعور بالنوع، بالإضافة إلى عدم وجود تنظيم رسمي يضم هؤلاء الأعضاء. ومن أمثلتها فئات القوى العاملة، وفئات السن.





**2- الفئات الاجتماعية:** جماعات تتميز بوعي أعضائها أو شعورهم بالنوع، ولكنها لا تتميز بوجود تفاعل اجتماعي بين أعضائها، بالإضافة إلى عدم انتمائهم إلى أي تنظيم رسمي. ومن أمثلتها فئات الرجال والنساء والزواج.

**3- الجماعات الاجتماعية:** جماعات يتميز أعضاؤها بالوعي أو الشعور بالنوع مع وجود تفاعل اجتماعي بين هؤلاء الأعضاء، إلا أن هؤلاء الأعضاء ينقصهم الانتماء إلى تنظيم رسمي. ومن أمثلتها جماعة الأصدقاء والأقارب والجيران.

**4- التنظيمات الرسمية:** جماعات يتميز أعضاؤها بالوعي أو الشعور بالنوع، ويتفاعلون مع بعضهم البعض، بالإضافة إلى تركيز الأعضاء حول هدف ومن أمثلتها الجامعات والمصانع والمستشفيات.



ويمكن تصنيف الجماعات الاجتماعية إلى عدة أنماط من الجماعات الفرعية على النحو التالي:

**1- الجماعات الأولية:** جماعات تقوم على علاقات الوجه للوجه المباشرة بين أعضائها كما تقوم على أساس علاقة التعاون الواضح وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف.

**2- الجماعات الثانوية:** هي جماعات اجتماعية تتميز بضعف الصلات بين أفرادها وبالتالي ضعف الاستجابة بينهم بالإضافة إلى ضعف الروابط العاطفية بينهم.

**3- الجماعات المرجعية:** هي الجماعات التي يرجع إليها الفرد في تقييم سلوكه.



ومن المهم التفرقة بين الجماعة والجمهرة أو الحشد الذي يتكون من عدد من الناس الذين يجتمعون معا بشكل مؤقت، وكذلك عن الجمع الذي يتكون من أي مجموعة من الأفراد الذين ينظر إليهم معا على أنهم يمثلون وحدة واحدة. وإن كان الجمع يتميز عن الحشد من حيث وجود درجة ما من التفاعل بين أفراد الجمع. كما يتميز أيضا بشعور أفراد بنوع مشترك من المصالح والأهداف والنشاط، مما ينقص الحشد الذي لا يرتبط أفراده سوى بالقرب الجغرافي، أي وجودهم قريبين من بعضهم في مساحة معينة من الأرض.



# المحاضرة الثامنة

تابع: الجماعات الاجتماعية



## (أ) مفهوم المجتمع المحلي:

يرى (فيليبس) أن المجتمع المحلي هو جماعة تشغل منطقة معينة، ويتقاسم أعضائها أهدافا واسعة المدى، إلى درجة أن الفرد قد يقضي حياته كلها داخل هذه المنطقة.

وتذكر (لان روبرتسون) أن المجتمع المحلي عبارة عن جماعة اجتماعية تشترك في إقليم معين، ويشعر أعضاؤها بالانتماء إليها، كما أنهم يتقاسمون مجموعة من المصالح العامة.

ويذهب (زاندن) إلى أن المجتمع المحلي هو جمع من الناس الذين يتفاعلون معا، ويقومون في منطقة إقليمية محددة، حيث يقومون بجزء كبير من نشاطاتهم اليومية.



ويتضح من التعريفات السابقة أنها جميعا تجعل من مكان الإقامة أو المنطقة الجغرافية المحددة، العنصر الأساسي اللازم توافره لوجود المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى هذا العنصر الأساسي نجد أن كل تعريف يركز على عنصر أو أكثر من العناصر التالية:

- 1- الاشتراك في الأهداف أو المصالح.
- 2- الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة.
- 3- وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات.
- 4- وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم.



ويرى البعض أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لا بد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي هي:

1- عندما تتجاوز مجموعة من الأسر في منطقة جغرافية محددة.

2- عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المتكامل.

3- عندما يتحقق لديهم إحساس بالعضوية المشتركة أو بالانتماء المشترك الذي لا يقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فقط.



## (أ) تعريف المجتمع:

ترى (لان روبرتسون) أن المجتمع عبارة عن جماعة من أفراد يتفاعلون معاً، ويقيمون في نفس الإقليم، ويشتركون في ثقافة عامة.

ويذكر (فيليبس) أن المجتمع هو جماعة تشغل إقليم وتتقاسم نفس الثقافة.

ويذهب (فيدريكو) إلى أن المجتمع هو جماعة من الناس تعيش في إقليم جغرافي معين، وتشارك في ثقافة توجه سلوكهم.





ويمكن تعريف سمات الشخصية بأنها استجابات نوعية واسعة الانتشار تماما يمكن التنبؤ بها إلى حد معلوم في بيئة تجريبية أو طبيعية. وقد تكون هذه السمات بسيطة يتكون كل منها من عنصر واحد، وقد تكون معقدة ومتشابهة. كما يمكن النظر إلى أنماط الشخصية على أنها فئات من الأشخاص يكون لأفراد كل فئة منهم أنماط متماثلة من سمات الشخصية. أما نمط الشخصية الأساسية فيبدو عندما تعيش جماعة من الأفراد في منطقة واحدة، وينشئون بأسلوب واحد من أساليب التنشئة الاجتماعية، ومن ثم يصبح لهم نمط واحد من أنماط الشخصية عندما يصلون إلى سن الرشد.



## ثانيا- التنشئة الاجتماعية:

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع. وينظر علماء الاجتماع إلى هذه العملية، على أنها العملية التي عن طريقها تتكون الشخصية الإنسانية. فعن طريقها ينصاع الشخص لمعايير الجماعة التي ينتمي إليها، ومن ثم تظهر أو تتبلور الذات الاجتماعية نتيجة تفاعل الفرد مع غيره من الأفراد في المجتمع، بالإضافة إلى تفاعل الاستعدادات الفطرية التي نولد مزودين بها، مع العوامل الثقافية والبيئية.



## (أ) مفهوم التنشئة الاجتماعية:

يمكن تعريف التنشئة الاجتماعية بأنها عملية التفاعل الاجتماعي التي نكتسب عن طريقها طرق التفكير والشعور والعمل الضرورية للمشاركة الفعالة داخل المجتمع. كما أنها العملية التي عن طريقها نكتسب الثقافة بكل ما تتضمنه من معايير وقيم ورموز.

كما يمكن تعريفها بأنها العملية التي عن طريقها ينمي الفرد بناء الشخصية وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر.



وهذه العملية تعد في غاية الأهمية بالنسبة لكل من الفرد والمجتمع. فعن طريقها يكتسب الفرد الذات الاجتماعية ويتكون بناء شخصيته كما أن المجتمع تنتقل ثقافته من جيل إلى جيل.

ونحن نكتسب طبيعتنا الاجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فالإنسان لا يولد حاملا للصفات الإنسانية، ولكنه يكتسب هذه الصفات من خلال عملية التفاعل الاجتماعي مع الآخرين في المجتمع. فالطفل يولد في بيئة اجتماعية ولا يستطيع الحياة بعيدا عن هذه البيئة.



و عملية التنشئة الاجتماعية تعد عملية مستمرة لا تقتصر على السنوات الأولى من عمر الإنسان. إذ أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة مستمرة تبعا للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته ومعنى هذا أن عمليات التفاعل ليس لها نهاية، مما يترتب عليه أن لا تكتمل عملية التنشئة الاجتماعية على الإطلاق، ولا تبقى الشخصية ثابتة أبدا. إذ أن الفرد ينمو باستمرار ويكتسب اتجاهات جديدة نحو الناس والعمل.



## (ب) هيئات التنشئة الاجتماعية:

تتم عملية التنشئة الاجتماعية بطرق مختلفة: رسمية أو غير رسمية. كما تحدث هذه العملية في جميع المجتمعات الإنسانية، سواء كانت مجتمعات بدائية أو تقليدية أو حديثة. ويتولى القيام بهذه العملية بعض الهيئات أو الجماعات المختلفة الموجودة داخل المجتمعات الإنسانية. ولعل من أهمها في المجتمعات الحديثة:



## 1- الأسرة:

وتعتبر أهم الهيئات التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية في جميع المجتمعات. وترجع أهميتها إلى أنها الجماعة الأولية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنشئة الأطفال، وخاصة في السنوات الأولى من عمرهم. ففي الأسرة يتعلم الأطفال المعايير والقيم الثقافية ويكتسبون اللغة وغيرها من الرموز والمهارات الضرورية اللازمة لحياتهم المقبلة.



## 2- المدرسة:

وهي الهيئة الرسمية التي يتم إنشاؤها تحت إشراف المجتمع. وتقوم المدرسة بتنشئة الأفراد وتعليمهم المهارات المتخصصة وأنواع المعرفة المتنوعة. إذ تمارس المدرسة في المجتمع الحديث دورا مهما في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها البيئة المتخصصة التي أوكل إليها المجتمع العملية التربوية وأصبح يعتمد عليها في تربية أبنائه على أسس وقواعد علمية سليمة. وفيها يتعلم الأطفال طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييرها المختلفة. كما أن المشاركة في حياة المجتمع تقلل من اعتماد الأطفال على أسرهم وتربطهم بالمجتمع الكبير بروابط جديدة.





### 3- جماعة النظراء:

وتمارس هذه الجماعة تأثيرا كبيرا بالنسبة للتنشئة الاجتماعية للطفل. وكلما كبر الطفل، يزداد ارتباطه بجماعة النظراء، التي تتكون عادة من أطفال من نفس السن ونفس المستوى ويتقاسمون اهتمامات مشتركة. وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة، أكثر مما يميل إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين في الأسرة. وترجع أهميتها إلى أنها تعلم الطفل كيف يختار أصدقائه، وكيف يتفاعل معهم على أساس وجود نوع من المساواة بينه وبين أعضاء هذه الجماعة. ويستطيع الطفل أن يمارس بحرية جميع أنواع السلوك الذي قد يكون بعضه محرما عن طريق الأسرة أو المدرسة.



## 4- وسائل الاتصال الجماهيرية:

ولاشك أن وسائل الاتصال تلعب دورا مهما فيما يتعلق بتنشئة الأفراد. فهي تنقل إليهم كثيرا من الأحداث الاجتماعية والتغيرات التي تحدث في المجتمع والتي تتدرج من وقائع الحياة اليومية العادية إلى أخبار الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة في جميع المجالات. ويمكن أن تكون وسائل الاتصال الجماهيرية، إذا أحسن استخدامها، من أهم عوامل التقدم الإنساني، وأداة لنقل أسمى الأفكار والمشاعر الإنسانية إلى أكبر عدد من الأفراد.



وفي عملية التنافس نجد أن كل فرد يسعى إلى تحقيق المكسب أو الهدف لنفسه كاملاً، أو أخذ نصيب الأسد منه، دون إلحاق الضرر بالآخرين أو تدمير منافسيهم، وذلك على النحو الذي يحدث عندما تشتد عملية التنافس بين الأفراد أو الجماعات، ويتحول التنافس بينهم إلى نوع من الصراع الذي يمكن تعريفه بأنه العملية التي عن طريقها يحاول الأفراد أو الجماعات تحييد أو إلحاق الضرر أو التخلص من منافسيهم. أي أن الصراع يشير إلى اتجاه الأفراد أو الجماعات نحو التفوق أو الفوز على غيرهم من الأفراد أو الجماعات المعارضة وإبعادهم عن المنافسة بأية طريقة ممكنة.



## (ج) التوافق الاجتماعي:

يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التوافق للتعبير عن عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً أو جماعات. وقد يتخذ التوافق عدة صور أو أشكال مختلفة منها التوفيق أو التقريب بين وجهات النظر وعن طريقه يتم الاتفاق على أن تقوم الجماعات المتنازعة بالحصول على بعض أهدافها للتخفيف من حدة الخلافات أو الصراعات. وكذلك الوساطة التي تقوم على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لإيجاد الرغبة بينهم في حل خلافاتهم. وكذلك الهدنة التي تشير إلى حدوث الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على الكف عن الخلاف أو الصراع على الرغم من القدرة على حل المشكلات التي أدت إلى هذا الخلاف أو الصراع.



ويحدث التسامح عندما يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين الممتازين عن بعض الأهداف أو المصالح التي يرغبون في تحقيقها. ويشير التعاقد إلى الاتفاق الذي يحدث بين مجموعتين من الأفراد أو الجماعات على أن يقوم كل منهما أو لا يقوم بعمل شيء محدد في مقابل الحصول على بعض المزايا أو المكاسب من المجموعة الأخرى. وقد يلجأ الطرفان الممتازان إلى القضاء كوسيلة لحل مشكلاتهم والفصل فيها. وأخيرا ينتهي الصراع بالاستسلام في حالة انتصار أحد الطرفين الممتازين ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ سوى أن يستسلم ويخضع للشروط التي يفرضها المنتصر. وعادة ما يكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذي يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر، كما قد يكون استسلاما للقوة العقلية إذا كان استسلاما



## (د) التغيير الاجتماعي:

يشير التغيير الاجتماعي إلى العملية التي عن طريقها يحدث تحول أو اختلاف أو تطور، سواء في البناء الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية، خلال فترة من الزمن. وهو جزء من عملية أوسع هي عملية التغيير الثقافي والتي تشير إلى التغيير في ثقافة المجتمع.

ويذكر (روبرتسون) أن هناك مصادر كثيرة متداخلة ومتعددة للتغيير الاجتماعي لعل أهمها: البيئة الجغرافية، والأفكار، والتكنولوجيا، والتجديد الثقافي، والفعل الإنساني.



ويتضح من مصادر التغير الاجتماعي سالفه الذكر أن هناك مصادر مختلفة للتغير بعضها خارج عن نطاق الإرادة الإنسانية مثل البيئة الجغرافية وبعضها الآخر يرجع إلى النشاط الإنساني والعوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة. ويجب إدراك أن التغير يحدث في المجتمع نتيجة لكثير من العوامل المتداخلة التي يؤثر بعضها في البعض الآخر، من عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وغير ذلك.



## (هـ) التخلف الثقافي:

ورد مفهوم التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية في كتاب (التغير الاجتماعي) للعالم الأمريكي (وليام أوجبرن) الذي نشره عام 1922م. ويرى (أوجبرن) أن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية – العادات والتقاليد وأساليب التفكير في المجتمع - لا تتزامن تماماً مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية. فيشهد المجتمع نتيجة لذلك نوعاً من التخلف الثقافي الذي يرجع إلى تفاوت معدلات التغير الثقافي في الناحيتين المادية واللامادية.





ويشير التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة، بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى للثقافة، وفي غالبية الحالات نجد أن العناصر المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من تغير العناصر غير المادية وإن كان البعض يرى أنه في معظم المجتمعات وفي غالبية فترات التاريخ، نجد أن الثقافة غير المادية قد تغيرت بشكل أسرع من تغير الثقافة المادية.



# مفهوم النظم الاجتماعية:

على الرغم من شيوع مصطلح النظام الاجتماعي في دراسات علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلا أن العلماء لم يتفقوا على تعريف واحد لهذا المصطلح.

يرى (إدوارد رويتر) أن النظام الاجتماعي هو ذلك النسق من الممارسات والأدوار الاجتماعية التي تدور حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم. وتلك الأداة التي تنظم هذه الممارسات وتشرف على تنفيذ قواعد التعامل.

كما يرى (موريس جنزبرج) أن النظم الاجتماعية هي الأساليب الموضوعية والمُعترف بها والتي تحكم العلاقات بين الأفراد أو الجماعات.

ويعرف (روبرت ماكيفر) النظام الاجتماعي بأنه الصور أو الأشكال الثابتة التي يدخل الناس بمقتضاها في علاقات اجتماعية.



ومع أن هذه التعريفات السابقة تختلف في ألفاظها وفي مضامينها فإنها تتفق كلها في أن النظام الاجتماعي هو الأساليب المقررة المقننة للسلوك الاجتماعي. كما يشير مفهوم النظام بشكل عام إلى كل ما هو قائم وثابت ومنظم في المجتمع.

وتؤثر النظم الاجتماعية في كثير من جوانب حياتنا. ويتمتع كل نظام اجتماعي بدرجة من التماسك، على الرغم من وجود بعض عوامل التفكك الاجتماعي داخل هذا النظام. ويرتبط كل نظام اجتماعي بغيره من النظم المختلفة الموجودة في المجتمع.



ويختلف عدد النظم الاجتماعية كما تتباين درجة تخصصها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى. وتتميز المجتمعات الحديثة بالتخصص الشديد في النظم التي يدور كل منها حول مشكلة محددة من مشكلات الحياة الاجتماعية.



# خصائص النظم الاجتماعية:

- 1- يؤدي النظام الاجتماعي وظيفة معينة في الحياة الاجتماعية مادام المجتمع نفسه يعترف به ويقره، كما أنه يخضع لمعايير راسخة وقيم ثابتة يؤمن بها المجتمع ويتمسك بها أشد التمسك.
- 2- النظام الاجتماعي، باعتباره هو السلوك المقنن، يرتبط وجوده في المجتمع بوجود بعض الجزاءات الاجتماعية. وربما كان السبب الأساسي في إتباع الناس للنظم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم وتمسكهم بها هو الخوف من التعرض لهذه الجزاءات.



3- معظم النظم الاجتماعية تبلغ درجة عالية من التعقيد ويدخل في تكوينها عدد كبير جدا من العناصر المتداخلة المتشابكة. بل أن بعض النظم يمكن تحليله أولا إلى عدد من النظم الجزئية الأكثر بساطة، والتي تتألف بدورها من مجموعة من العناصر المتشابكة.

4- النظام الاجتماعي، مهما كانت بساطته، لا يخدم هدفا واحدا فقط، أو يشبع حاجة واحدة فقط. فمعظم النظم الاجتماعية تشبع في الواقع أكثر من حاجة وتؤدي بالتالي أكثر من وظيفة.



5- أن كلمة نظام تستخدم دائما لتشير إلى ملامح الحياة الاجتماعية التي تستمر في الوجود أجيالا طويلة، بمعنى أن وجود النظام لا يرتبط بوجود الأفراد، وإنما يتعدى وجوده حياة الأفراد، كما يتمتع بقدرة كبيرة على الصمود في وجه التغيرات الطارئة التي يظن أنها كفيلة بهدمه وإزالته. أي أن النظم الاجتماعية تعد ثابتة نسبيا حيث أنها تتغير ببطء. ونلاحظ أن النظم الكبرى في المجتمع مثل النسق الاقتصادي، تكون أقل عرضة للتغير من النظم المحدودة مثل نظام الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك.



# نظام الزواج:

يعد الزواج نظاما اجتماعيا، إذ ينطبق عليه أهم خصائص النظم الاجتماعية. فهو يؤدي وظيفة مهمة في الحياة الاجتماعية، وهو نوع من السلوك المقنن الذي يرتبط وجوده في المجتمع بوجود بعض الجزاءات الاجتماعية، وهو يشبع أكثر من حاجة من الحاجات الاجتماعية، كما أنه يتمتع بقدرة كبيرة على الصمود في وجه التغيرات التي تحدث في المجتمع.





## 1- مفهوم الزواج:

الزواج نظام اجتماعي وإجراء يتم اتخاذه كشرط أولي لتكوين الأسرة بعد ذلك. ويشترط في العلاقة أو الرابطة التي تكون زواجا أن تتم تبعا للشروط التي تحددها العادة أو القانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين. ويقوم الزواج على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة، ومما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التي يستنكرها المجتمع.



## 2- تطور الزواج:

اهتمت الدراسات التي حاولت دراسة تطور الزواج أن تضع بعض الفروض عن الأشكال الأولى للزواج. ويرى أغلب العلماء أن الزواج الأحادي، أي زواج رجل واحد بامرأة واحدة، يقع في نهاية سلسلة التطور الاجتماعي لنظام الزواج. ومنهم (لويس مورجان) في كتابه (أنساق روابط القرابة والمصاهرة في العائلة الإنسانية) الصادر عام 1870 وكذلك كتابه (المجتمع القديم) عام 1877. وإن كان (وستر مارك) قد ذكر في كتابه (تاريخ الزواج الإنساني) الصادر عام 1921 أن الإنسان كان يتبع في الأصل نظام الزواج الأحادي وليس الزواج التعددي.



### 3- أشكال الزواج:

يظهر الزواج في المجتمعات الإنسانية في صور أو أشكال متعددة. ويمكن تصنيف الأشكال المتعددة للزواج في شكلين أساسيين هما: الزواج الأحادي، والزواج التعددي الذي قد يأخذ شكل تعدد الزوجات، أو تعدد الأزواج، أو الزواج الجماعي. وإذا تم زواج أفراد الجماعة من داخلها يطلق عليه الزواج الداخلي، أما إذا تم من خارج الجماعة فيطلق عليه الزواج الخارجي.



# نظام الأسرة:

الأسرة نظام اجتماعي، بالإضافة إلى أنها ترتبط بغيرها من النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع مثل النظام التربوي والنظام الاقتصادي.

وبالإضافة إلى أن الأسرة تعد نظاما اجتماعيا عالميا، بل أنها من أهم النظم الموجودة في المجتمعات المختلفة. فهي أيضا جماعة اجتماعية أولية تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة والتعاون الواضح وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف.



## 2- تطور الأسرة:

يرى البعض أن الأسرة مرت بمراحل تطورية هي: مرحلة الإباحية الجنسية، ثم مرحلة الأسرة الأموية، ثم مرحلة الأسرة الأبوية التي يتمتع فيها الأب بالسلطة المطلقة. واستقر التطور أخيرا عندما ظهرت الأسرة الزوجية أو الأسرة النووية وهي أسرة صغيرة الحجم، تتكون من الزوج والزوجة والأبناء المباشرين. وتمثل الشكل السائد اليوم في المجتمعات الصناعية، في مقابل الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية أو المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.



### 3- أشكال الأسرة:

- 1- الأسرة الزواجية (النووية): وتتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يعيشون معا بمفردهم في معيشة واحدة مستقلة.
- 2- الأسرة الممتدة (العائلة): تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، كما تضم المتزوجين منهم مع أبنائهم. ويقوم الجميع في منزل واحد غالبا أو في عدة منازل متجاورة.



ونلاحظ أن كل فرد في المجتمع عادة ما ينتمي إلى نمطين من أنماط الأسرة أحدهما هي أسرة التنشئة أو التوجيه. وهي الأسرة التي تتكون من الفرد مع والده ووالدته والأخوة. أما النمط الثاني من أنماط الأسرة فيطلق عليه أسرة التناسل أو الإنجاب، وتتكون من الفرد مع زوجته وأبنائه.



## 4- الوظائف الاجتماعية للأسرة:

كانت الأسرة قديماً بمثابة هيئة مستقلة تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية. وعلى الرغم مما فقدته الأسرة من وظائف متعددة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بعدد من الوظائف الاجتماعية المهمة، لعل من أهمها الوظائف التالية: إمداد المجتمع بالأعضاء الجدد، ورعاية وتنشئة الأطفال، ومنح المراكز الاجتماعية، وإشباع الحاجات الشخصية. بالإضافة إلى أن الأسرة لا تزال تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة وتعد وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه، وتقوم الأم بأعمال المنزل.





# وظائف النظام التربوي في المجتمع:

يرى (فريدنبرج) أنه يمكن تلخيص أهم الوظائف الاجتماعية للنظام التربوي في أربع وظائف أساسية هي:

1- نقل ثقافة المجتمع.

2- مساعدة الفرد على اختيار الأدوار الاجتماعية وتعليمه كيفية أدائها.

3- إحداث التكامل بين الثقافة العامة للمجتمع وبين الثقافات الفرعية للأفراد والجماعات التي توجد داخل المجتمع.

4- تعد التربية مصدرا للتجديد الثقافي والاجتماعي.



# وظائف النظام الاقتصادي:

هناك عدة أنماط مختلفة من أنماط التنظيم الاقتصادي. وكل نمط منها يؤدي عدة وظائف أساسية في سبيل إشباع احتياجات أعضاء المجتمع. أما أهم وظائف النظام الاقتصادي فهي الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

ويتضمن الإنتاج، جمع واستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المجتمع في إنتاج السلع والخدمات. كما يتضمن التوزيع، نقل المواد الأساسية للإنتاج إلى الهيئات الإنتاجية، بالإضافة إلى نقل المنتجات من هذه الهيئات الإنتاجية إلى الهيئات المستهلكة. أما الاستهلاك فيتضمن استخدام أو استعمال السلع والخدمات.





بِسْمِ اللَّهِ  
بِحَمْدِ اللَّهِ



# مقدمة:

يرى بعض العلماء أن علم الاجتماع يعد علما نظريا، بمعنى أنه يهدف إلى اكتساب المعرفة حول طبيعة المجتمع البشري دون محاولة الاستخدام العملي لهذه المعرفة. في حين يرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع علم تطبيقي يهتم بوضع حقائق الحياة الاجتماعية في مجال التطبيق العملي. ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الطلاق والتمييز العنصري والصراع الصناعي والإسكان غير الملائم والمناطق المتخلفة والبطالة.



ويميز البعض بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسولوجية أو المشكلات العلمية. فالمشكلات الاجتماعية هي موقف منحرف عن موقف مرغوب فيه. أما المشكلات السوسولوجية فهي مشكلات معرفية تظهر حينما لا تكون العلاقات بين الأحداث معروفة وهي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسولوجية للمجتمع الإنساني.



# مفهوم المشكلات الاجتماعية:

المشكلة الاجتماعية هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوى. ومن ثم تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى.

ويذكر (هورتون)، (لسلي) المشكلة الاجتماعية بأنها: ظرف يؤثر في عدد كبير من الناس، بطرق تعتبر غير مرغوبة، مما يوجد الشعور بأنه يمكن القيام بعمل ما، من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي.



وقد اختلف علماء الاجتماع حول كيفية نشأة المشكلات الاجتماعية فهناك فريق من العلماء الذين يرون أن المشكلة الاجتماعية تنشأ عندما تزداد الفجوة بين القيم والمثاليات الموجودة في المجتمع وبين السلوك الواقعي لأعضاء هذا المجتمع. بينما نجد فريقاً آخر من العلماء يرون أن المشكلة الاجتماعية توجد عندما يعتقد عدد كبير من أفراد المجتمع بأن ظرفاً معيناً يمثل مشكلة اجتماعية.



ويكفي لظهور المشكلة الاجتماعية أن يتأثر بها عدد كبير من أفراد المجتمع دون تحديد لعدددهم. أي أنه ليست هناك حتمية في أن تكون المشكلة ذات صفة عمومية في كل أرجاء المجتمع لتكون أهلاً للدراسة ذلك لأن اتساع نطاق المجتمع الحديث يمكن أن يؤدي إلى وجود مجتمعات محلية ذات روابط مختلفة، ويمكن أن يترتب عليها مشكلات مختلفة. أي أن الباحث للمشكلات الاجتماعية يمكنه أن يدرس هذه المشكلات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو على مستوى المجتمع بأسره.





# تصنيف المشكلات الاجتماعية:

صنف (انكلز) المشكلات الاجتماعية المتكررة التي تواجه أي مجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق كل منها بنمط مختلف من أنماط التكيف مع حقائق الحياة الاجتماعية. وهذه المجموعات هي:

1- المشكلات الناتجة عن التكيف مع البيئة الخارجية الطبيعية والإنسانية على السواء. فإذا أرادت جماعة معينة أن تستمر في الوجود فلا بد لها من تطوير تكنولوجيا تسمح لها بتوفير الحد الأدنى من الطعام والملبس والمأوى المناسب لحجمها ومناخها وبيئتها الجغرافية كما يتعين على الجماعة أن تستعد لتوفير مقومات وجودها في المدى الطويل وحماية نفسها من الأخطار الطبيعية والإنسانية.



2- تتعلق المجموعة الثانية من المشكلات بإشباع الاحتياجات الإنسانية الفردية لأعضاء المجتمع. فالمجتمع لا يستطيع أن يستمر في البقاء إذا فشل في إشباع احتياجات أفراده. ولا تقتصر هذه الاحتياجات الفردية على احتياجات الأفراد الأولية إلى الطعام والمأوى والمسكن، وإنما تتضمن أيضا إشباع بعض الاحتياجات النفسية والثقافية للأفراد. بالإضافة إلى إشباع حاجتهم إلى الاتصال بالآخرين للتنفيس عن التوتر أو التخلص منه. كما يجب أن يقوم المجتمع بتوفير بعض الاحتياجات الأخرى للأفراد والتي تتمثل في حاجتهم إلى الإحساس بالمكانة واحترام النفس.



3- ويؤدي التكيف مع ظروف الحياة الجمعية إلى مجموعة ثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها فالإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية. وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة. وعندما يجد الإنسان نفسه يحيا في جماعات يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التي تتجاوز المستوى الفردي ذلك أن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يقوموا بإيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين أفعالهم ومن ثم توصل الإنسان إلى تكوين الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية من جماعات ومجتمعات محلية وتنظيمات ومجتمعات.



# أسباب المشكلات الاجتماعية:

تبين لنا مما سبق أثر سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي في ظهور المشكلات الاجتماعية. والواقع أن هذه المشكلات تحدث نتيجة لعدة عوامل متداخلة ومتشابكة. وقد كشفت كثير من الدراسات الاجتماعية عن أن المشكلات الاجتماعية ترجع بوجه عام إلى نواحي القصور في التراث الثقافي والاجتماعي والبيولوجي، فضلا عن نواحي القصور في السياسات الاجتماعية.



ويرى (مافيس بيسانز) و (جون بيسانز) أن المشكلات الاجتماعية ترجع إلى العوامل التالية:

1- السلوك المنحرف، وهو ذلك النمط من السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على اعتبار أنه يمثل تهديداً أو انتهاكاً للمعايير الثقافية والقيم السائدة داخل المجتمع. ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة السلوك المنحرف مشكلة تعاطي المخدرات.



2- وقد تنشأ المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة التمييز العنصري نتيجة اعتراض سبيل أو إحباط الأهداف الاجتماعية لفئة من الناس داخل إطار النسق الاجتماعي.

3- كما قد تظهر المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الانفجار السكاني نتيجة تهديد استمرار التنظيم أو عدم استقرار أو ثبات النسق الاجتماعي نفسه.

4- وأخيرا قد تنشأ المشكلات الاجتماعية نتيجة أي ظرف يهدد أسلوب الحياة داخل المجتمع.



# المداخل النظرية في دراسة المشكلات الاجتماعية:

## 1- مدخل الانحراف الشخصي:

ويهتم مدخل الانحراف الشخصي أو المرض الاجتماعي بدراسة دوافع وسلوك الأفراد المنحرفين الذين يؤدي انحرافهم إلى حدوث المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع.

ويرى أصحاب هذا المدخل أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق عملية التعليم أو إعادة التربية.



## 2- مدخل صراع القيم:

ويرجع المشكلات الاجتماعية إلى صراع المصالح واختلاف القيم. إذ تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يؤدي التغير الاجتماعي إلى تكوين جماعات لها قيم متعارضة أو متصارعة. ويذهب أصحاب هذا المدخل إلى أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع القوة بين الجماعات المتصارعة.





### 3- مدخل التفكك الاجتماعي:

ويرجع المشكلات الاجتماعية إلى انهيار المعايير الاجتماعية التقليدية. ويشير التفكك الاجتماعي إلى تمزق أو انهيار النسق الاجتماعي. كما قد يشير هذا المفهوم إلى الانهيار في التنظيم الاجتماعي ووسائل الضبط داخل المجتمع.

وقد كان علماء الاجتماع الأوائل، من أنصار مدرسة شيكاغو، ينظرون إلى التفكك الاجتماعي على اعتبار أنه العامل المؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف.



ويفترض مدخل التفكك الاجتماعي أن المجتمع عبارة عن نسق ثابت نسبيا ومتكامل ويتألف من عدة أجزاء مترابطة لكل منها وظيفة تساعد على استمرار النسق. كما يفترض هذا المدخل أن هناك إجماع أو اتفاق بين أفراد المجتمع حول القيم. ومن ثم يرى أصحاب هذا المدخل أنه يمكن علاج المشكلات الاجتماعية عن طريق تعديل أجزاء النسق بحيث تؤدي وظائفها على الوجه الأكمل والواقع أنه لا توجد فترات من الثبات الثقافي الكامل تتفصل بعضها عن بعض عن طريق دورات التغيير الاجتماعي، نظرا لأن التغيير والتفكك وإعادة التنظيم ظواهر مستمرة وغير ثابتة.



# الضبط الاجتماعي والسلوك المنحرف:

يمكن تعريف الضبط الاجتماعي بأنه العملية التي عن طريقها يضمن المجتمع امتثال أعضائه للمعايير الاجتماعية. والضبط الاجتماعي هو ذلك النمط من الضغط الذي يمارسه المجتمع على جميع أفرادهِ من أجل المحافظة على النظام ومسايرة القواعد والأحكام المتعارف عليها. وقد يشير الضبط الاجتماعي لدى بعض العلماء إلى استخدام القوة والسيطرة، بينما قد يدل هذا المفهوم لدى غيرهم من العلماء على الإشراف والمراقبة والإرشاد.



وتعتبر الوظيفة الأساسية للضبط الاجتماعي هي تحديد نطاق السلوك المقبول في المجتمع. ففي كل جماعة توجد مقاييس مطلوبة يتوخاها الفرد في إنجازه لدوره الاجتماعي، كما أن هناك تصرفات لا يسمح بها المجتمع ولا يجيز لأفراده القيام بها أثناء تأديتهم لأدوارهم الاجتماعية أو ممارستهم لنشاطاتهم الجماعية.



وهناك وسائل متعددة للضبط الاجتماعي من أهمها التربوية، والرأي العام، والعرف، والقانون، والدين، والقيم الاجتماعية. وتعتبر هذه الوسائل بمثابة قوة اجتماعية ذات تأثير فعال في الأفراد والجماعات. فكل وسيلة من هذه الوسائل تؤثر في أعضاء التنظيم الاجتماعي بدرجات متفاوتة تتوقف على نوع الهيئة التي تمارس الضبط الاجتماعي وعلى نوع الوسيلة المستعملة.



و على الرغم من أن المجتمع يستخدم وسائل الضبط الاجتماعي بهدف ضمان امتثال أعضائه للمعايير الاجتماعية. إلا أن بعض علماء الاجتماع يرون أن الجهد الذي تبذله هيئات الضبط الاجتماعي مثل الشرطة والمحاكم يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف. فالفعل لا يعتبر في حد ذاته سلوكا إنحرافيا، وإنما يوصم الفعل بأنه سلوك منحرف عندما تتولى هيئات الضبط الاجتماعي وصف وتصنيف هذا الفعل على اعتبار أنه نمط من السلوك المنحرف.



ومما يؤخذ على هذا التفسير للانحراف أنه يعتمد على رد فعل المجتمع أو الاستجابة المجتمعية فقط في تفسير أسباب السلوك المنحرف، ويميل إلى رفض وجود الانحراف بعيدا عن عملية الضبط أو المقاومة الاجتماعية للانحراف.

وعلى هذا يعد الضبط الاجتماعي سلاحا ذو حدين فبينما يرى بعض العلماء أنه عملية تؤدي إلى امتثال أعضاء المجتمع للمعايير الاجتماعية المقررة، يرى آخرون أن الجهد الذي تبذله هيئات الضبط الاجتماعي يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى الانحراف، وذلك عندما تقوم هذه الهيئات بوصف وتصنيف ووصم فعل معين على اعتبار أنه سلوك منحرف.





بِسْمِ اللَّهِ  
بِحَمْدِ اللَّهِ

